بين خياري التمديد وإجراء الانتخابات .. اليمن إلى أين؟

تحليل/ علي ربيع

تشارف أهم الخطوات الجوهرية ضمن العملية الانتقالية في اليمن على نهايتها بعد تجاوز العقبة التي كانت طرأت على طاولة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فيما يتعلق بفريق "القضية الجنوبية"، وذلك قبل أيام من الموعد المقرر لانعقاد جلسته الختامية في الـ18 من الشهر الجاري، والتي ستكرس اجتماعاتها للتصويت على مخرجات الحوار وإقرار وثيقته النهائية بعد التوافق عليها من قبل مختلف الأطراف السياسية.

في هذه الأثناء تبرز على الساحة السياسية أسئلة كثيرة تحمل مخاوف حقيقية بشأن مستقبل البلاد في الأشهر القليلة القادمة وفي الأمد البعيد على حد سواء، خاصة في ظل الضغوط التي تمارسها أطراف بعينها في الحوار الوطني لجهة إقرار مخرجات ضمن وثيقة الحوار النهائية قد تكون سبباً في إطالة أمد الصراع السياسي، خاصة في ما يتعلق بالمشكلات في الجنوب أو ما يخص الأوضاع في صعدة، ناهيك عن شكل الدولة المرتقب ونظام الحكم.

وفي حال ما إذا جرت الأمور على النحو المقرر في جدول مواعيد الحوار الوطني وتم التصويت على مئات القرارات والتوصيات التي توصلت إليها فرق الحوار التسع، فإنه لايزال أمام العملية الانتقالية القائمة بموجب اتفاق التسوية السياسية المعروف بـ"المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة" أشواطاً صعبة لابد أن تقطعها بسلاسة واقتدار في الفترة الزمنية المحددة.

وهو الأمر الذي بات تحقيقه محط جدل واسع يدور في أروقة النخب السياسية التي يبدو أن أغلبها استيقظ الآن ليصطدم بحقيقة الظروف الموضوعية الراهنة التي كشفت للجميع أوجه القصور التي كان ينبغي للمبادرة الالتفات إليها لكي تجنب الشارع السياسي ما يدور فيه الآن من انقسام مصحوب بالحيرة.

ويظهر جلياً على السطح طريقان، الأول يرى مريدوه ضرورة تمديد المرحلة الانتقالية من أجل تنفيذ مخرجات الحوار التي يصعب إنجازها في المدة المتبقية من الخارطة الزمنية للمبادرة، والآخر يؤكد أنصاره على التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في فبراير المقبل ويرون في غير ذلك نكوصاً عن ميثاق دولي له قوة التشريع الدستوري النافذ.

ويمنح هذا القصور الإجرائي في خريطة العملية الانتقالية مبرراً كافياً لأنصار فكرة التمديد التي تستدعي بالمقابل من وجهة نظرهم ضرورة استمرار الشراكة الوطنية السياسية القائمة منذ نوفمبر 2011م، بل وحتى البحث عن سبل قانونية لتوسيعها لتضم أطرافاً أخرى خارج المعادلة مثل الحوثيين والسلفيين والحراك الجنوبي والأحزاب الوليدة وتلك المستقلة والتيارات الشبابية الفاعلة، أو نبذ كل ذلك والتوافق على تكنوقراط مستقل يتولى إدارة الانتقال المفترض الجديد.

ويشكك أنصار هذا التوجه بقوة في عدم كفاية المدة الزمنية المتبقية من عمر المبادرة لإنجاز كل المتطلبات الانتقالية، سواء من أجل عملية كتابة الدستور الجديد والتي تتطلب شهرين كاملين على الأقل في حال سلاسة الظروف والعوامل، أو لجهة ما سيتخلل العملية من جدل قد يطول بشأن طريقة تشكيل لجنة كتابته، بالإضافة إلى الخلافات التي ستنشأ عند عملية الصياغة، وما يتلو ذلك من تحضيرات لعملية الاستفتاء عليه.

كما أن إجراء انتخابات فبراير المقبل المقررة طبقاً للمبادرة الخليجية يتطلب شروطاً موضوعية وقانونية يجب إنجازها، بما يتواءم مع مخرجات الحوار والتي يفترض ترجمتها أيضاً في الدستور المرتقب، إذ أنها ستكون انتخابات رئاسية في حال بقاء النظام رئاسياً، وبرلمانية في حال الانتقال إلى النظام البرلماني.

وفي كل الأحوال لابد من إجراء تعديلات على قانون الانتخابات الحالي ليجاري النظام الانتخابي الذي سيقره المتحاورون، سواءً أكان نظام الدائرة الفردية أو القوائم النسبية أو المختلط، فضلاً عن ضرورة إنجاز السجل الانتخابي الإلكتروني الذي توافقت القوى السياسية على إنشائه في موعده المحدد.

وغير ذلك، يتوقع أن تتضمن وثيقة الحوار النهائية المرتقبة قرارات بشأن بناء الدولة الجديدة ذات طبيعة معقدة ستصعب من إجراء الانتخابات في موعدها القادم، خاصة في حال إقرار نظام حكم لا مركزي أو فيدرالي يتطلب إعادة النظر في التقسيم الإداري للأقاليم والمحافظات، والدوائر الانتخابية وإعادة قيد الناخبين، إلى جانب أمور أخرى من المتوقع أن تثير الجدل بخصوص الموطن الانتخابي وحق الترشح في حال اعتماد الأقاليم، وهل سيتم بناء على مكان الميلاد أم موطن الإقامة.

ويبدو أنه ليس من السهولة بمكان تنفيذ سيناريو التمديد الانتقالي، خاصة في ظل غياب الحماسة الإقليمية للفكرة وعدم ضغط المجتمع الدولي بما يكفي لتحقيقها، فضلاً عن وجود طرف سياسي فاعل أو أطراف ومكونات ترفض تمديد الفترة الانتقالية وتتمسك بحرفية النصوص الواردة في المبادرة الخليجية التي كانت خطوطها الرئيسية قضت، فقط، بتشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين المشترك وشركائه (المعارضة سابقاً) والمؤتمر الشعبي وحلفائه (الحاكم سابقا) وانتخاب رئيس توافقي لمدة عامين، يشهدان إطلاق حوار وطني شامل يستوعب كل الأطراف، يعقبه كتابة دستور جديد يستفتى عليه شعبياً ويصحب ذلك إجراء إصلاحات في قانون الانتخابات بموجب الدستور الجديد تمهيداً لانتخابات فبراير 2014م.

ومع النظر إلى هذه المبادرة باعتبارها في مقام له قوة الوثيقة الدستورية النافذة، كما ترى بعض الأطراف السياسية فإنه من الصعب أن تتعارض معها مخرجات الحوار الوطني، خاصة وأن الحوار برمته لم يكن سوى جزئية ضمن بنودها الكثيرة.

ولعل هذه النقطة تحديداً يمكن أن يلتقطها أي فريق سياسي للطعن في مشروعية أي مخرجات ينص عليها مؤتمر الحوار تتعارض مع نصوص المبادرة وآليتها، مستنداً على أسس قانونية ودستورية بحتة بغض النظر عن خلفيات التدافع السياسي الحاصل أيا كان مصدره أو وجهته.

ومع افتراض تلبية كل الاستحقاقات الضرورية لإنجاز انتخابات فبراير، تزداد الهواجس بشأن مصير مخرجات الحوار الوطني، الطويلة الأمد في التنفيذ وبشأن إجراء البناء القانوني واللوائح والشروط الموضوعية التي تحقق تطبيقها على أرض الواقع، ما يعني ضرورة وجود ضمانات حقيقية تحول بين الحاكم المنتظر فوزه، وبين التنصل من تنفيذ هذه المخرجات أو المماطلة فيها، بل وحتى الانقلاب عليها أو على جزء منها لايوافق هواه، عبر الاستقواء بأغلبيته الناخبة، وهو ما سيقود البلاد إلى حلقة جديدة متصلة من حلقات الصراع.

لهذا تتأكد جدية المخاوف التي يراها المراقبون بشأن المستقبل القريب والبعيد للعملية السياسية في البلاد، وهو ما يستدعي توافق كل الأطراف حالياً بدون استثناء على صيغة واقعية في الأيام المقبلة تحول دون جر المستقبل اليمني إلى مزيد من الغليان وعدم الاستقرار.

ويبدو أن الطرق المتاحة في حال عدم التوافق الوطني على فكرة التمديد الانتقالي وتأجيل الانتخابات المقبلة، لا يخلو من إجراء الانتخابات توافقياً بمرشح وحيد، في حال النظام الرئاسي، أو إجرائها بقائمة توافقية محددة النسب تشمل كل الأطراف في حال التوافق على نظام برلماني.

إلى ذلك يبرز بقوة خيار اللجوء إلى إثبات مواد دستورية انتقالية كافية عند كتابة الدستور في الأسابيع المقبلة، تلزم الحاكم القادم أيا كان شكله ولونه وحزبه، منفرداً أو مؤتلفاً بتنفيذ مخرجات الحوار الخاصة ببناء الدولة، استناداً على جدول زمني واضح ودقيق، كما تشدد عليه للأخذ بكل المخرجات الأخرى المتعلقة بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة والحقوق والحريات وإزالة أسباب الصراعات المجتمعية العنيفة المحتملة وبما يفضي إلى الانتصار لدولة القانون.

مساحة خضراء

رذاذ العطسة يصل إلى اليمن

فؤاد عبدالقادر

إذا عطس فرد في مقديشو .. من أرض الصومال يمكن أن نقول له يرحمك الله .. في الوقت نفسه يرى البعض أن رذاذ العطسة يمكن أن يصل إلى اليمن.

تقريبا أن أي مشكلة تحدث في القرن الأفريقي .. حروب .. مجاعات أو أي مشاكل أخرى .. تعكس نفسها بالضرورة على اليمن لأنها أقرب الأهل التي يجد فيها النازحين من الحروب والجوع .. دولة شقيقة .. تشترك معهم في البحر الأحمر .. ومصالح مشتركة .. العون والأمن .. واللجوء.

الحرب الأهلية في الصومال .. عكست نفسها على اليمن تدفق آلاف اللاجئين على اليمن .. لا محافظة .. لا مدينة .. إلا وتواجد فيها اللاجئون الصوماليون.

القرن الأفريقي .. الصومال .. جيبوتي .. اثيوبيا .. السودان .. إريتريا .. كل هذه الدول .. فتحت في يوم ما أرضها لليمنيين .. هاجروا إليها .. وعاشوا .. تاجروا .. وتزوجوا من أهل تلك البلاد .. وانجبوا وأصبحوا مواطنين من الدرجة الأولى .. كل الأنظمة حضنتهم وكرمتهم.

منذ مئات السنين .. عرف اليمنيون القرن الأفريقي .. ثم عاد البعض إلى اليمن وبقي هناك الكثير من المواطنين اليمنيين .. ارتبطوا بمصالح وبالأرض .. والمصاهرة لم يضايقهم إلا تأميم ممتلكاتهم في اثيوبيا خلال حكومة منجستوهيل ماريام خلال فترة الحكم الماركسي .. وعند تسلم أسياسي أفورقي الحكم في إريتريا .. دول القرن الأفريقي .. لم تضايق اليمن واليمنيين .. إلا لسبب عنجهية وتسلط نظام أفورقي في أسمرة .. على وجه الخصوص عندما غامر .. أو مغامرته الفاشلة في احتلال الجزر اليمنية .. حنيش وزقر حين خرج مدحورا ومذموماً .. واليوم عاد ليغامر مرة أخرى في قرصنته المتواصلة على قوارب الصيد في البحر الأحمر .. ومصادرة هذه القوارب والعبث بها .. واعتقال ربابنتها أصحابها وإلقائهم في سجونه ومعتقلاته.

للأسف الشديد أصبحت إريتريا سجناً كبيراً لأبناء الشعب الإريتري .. الصحفيين .. الاطباء .. السياسيين .. حتى النساء لم يبخل أفورقي بفتح أبواب المعتقلات للنساء.

هوس .. وغباء سياسي .. قل نظيره في أفريقيا.

اليوم في خمس محافظات

برنامج تدريبي للأطباء حول مسح مرض "التراكوما"

عبدالخالق البحري

تدشن وزارة الصحة العامة والسكان اليوم في محافظات "مارب، شبوة، الجوف، الحديدة وأب" فعاليات المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي الخاص بمسح مرض التراكوما عبر النزول الميداني..

وأوضح الدكتور توفيق قائد الخطيب مدير البرنامج الوطني لمكافحة العمى بوزارة الصحة العامة والسكان أستاذ أمراض وجراحة العيون في كلية الطب بجامعة صنعاء في تصريح لـ"الثورة" بأن البرنامج التدريبي يستهدف الأطباء والمسجلين حول مسح مرض التراكوما نظري وعملي حيث سيتم تدريب فرق المسح المشاركة في عدد من مدارس مديريات محافظة مارب، وسيتبع ذلك تطبيق عملي تجريبي في قرى عدد من مديريات المحافظة..

وأشار الدكتور الخطيب إلى أنه سيبدأ المسح الفعلي للمسح الوطني لمرض التراكوما في محافظة مارب بعد غدا (السبت) الموافق 14 سبتمبر الجاري كما سيتم تدشين المسح أيضا في محافظتي كل من الجوف وشبوة، حيث سيتم تشكيل ثمان فرق ميدانية ومشرفين وكل فريق مكون من أربعة مختصين (طبيب، مسجل، مسهل، سائق).. مفيدا بأنه أجريت دراسة ميدانية خلال العام 2004م في تسع محافظات وتبين من خلال المسح إن مرض التراكوما منتشر في كل من محافظات مأرب وشبوة والجوف بنسب عالية.

وأضاف مدير البرنامج الوطني لمكافحة العمى بأن مسح مرض التراكوما في اليمن ينظم في اليمن بدعم من منظمة «DIFD» البريطانية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية باعتبار أن مرض التراكوما من الأمراض الخطيرة والمسبب الثاني للعمى في العالم، وهو مرض حبيبي يصيب ملتحمة وقرنية العين ويؤدي إلى العمى..

إكساب 45 مديراً مهارات في القيادة المدرسية

عبدالباسط النوعة

اختتمت أمس بصنعاء ورشة العمل التدريبية في القيادة المدرسية نظمها المجلس الثقافي البريطاني بصنعاء بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم واستهدفت الورشة على مدى يومين "45" مدير مدرسة من الأمانة وصنعاء وحجة وسقطرى .ضمن البرنامج الدولي ربط الصفوف المدرسية اليمينية بنظرائها في المملكة المتحدة.

وفي تصريح لـ" الثورة" أوضحت الأخت رجاء بازرعة منسقة الورشة بالمجلس البريطاني أن هذه الورشة تهدف إلى تهيئة الطالب اليمني عالميا وجعله أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات الحاصلة من حوله ومواكبتها وتسخيرها لتطوير ذاته والانخراط الأمثل في هذا المجتمع العالمي الكبير بحيث يكون مؤثرا أكثر مما هو متأثر.

تكريم أوائل حفظة القرآن في إصلاحية صنعاء

معين حنش

أكد وكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية اللواء فضل عبدالمجيد دعم الوزارة لمجالات تأهيل وإصلاح السجناء في جميع الإصلاحيات .. داعياً جميع الجهات ذات العلاقة للإسهام في هذا الجانب.

جاء ذلك أمس في تكريم الفائزين في مسابقات حفظ القران الكريم في حفل أقامته الإصلاحية المركزية بصنعاء ..وكذا في المسابقات الثقافية لأوائل الدارسين في مدرسة الإصلاحية وفي محو الأمية والدارسين في الدورات القصيرة .. والمبرزين في أنشطة التأهيل والإصلاح المختلفة للعام 1434هـ2013-م والذي نظمته مصلحة السجون والمؤسسة الوطنية لرعاية السجناء بحضور عدد كبير من ممثلي الجهات المعنية وذات العلاقة.

وفي حفل التكريم أكد رئيس مصلحة السجون اللواء محمد علي الزلب دور المصلحة الانساني والاجتماعي في رعاية وتأهيل وإصلاح النزلاء والنزيلات لإعادة دمجهم في المجتمع أفرادا صالحين..

من جانبه أكد الأستاذ يحيى علي الحباري - عضو مجلس الشورى إلى أنه تم إنشاء مؤخرا مؤسسة سجين والقائمين عليها هم من كبار تجار الغرفة التجارية بالأمانة حيث جمعت يوم إشهارها مبالغ كبيرة لأجل الأفراج عن السجناء المعسرين .. متمنياً من القائمين على هذه المؤسسة العمل بجدية لإخراج المعسرين حسب أهداف المؤسسة التي أنشئت من أجلها.

شدد على سرعة تنفيذ قرار الرئيس بتسليم موقع حديقة 21 مارس

هلال يؤكد المضي قدما في تنفيذ مشاريع حيوية لتطوير العاصمة صنعاء

تضرر ما يقارب 50% من البنية التحتية خلال الأحداث ونعمل حاليا على معالجتها

صنعاء/ سبأ

قال أمين العاصمة عبد القادر علي هلال أن السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تواصل بوتيرة عالية ، تنفيذ خططها وبرامجها والتي بدأتها منذ النصف الثاني من العام المنصرم".

مشيرا إلى أن تلك المشاريع تهدف إلى تطوير البنية التحتية واستكمال تنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية التطويرية في قطاع التقاطعات الرئيسية " جسور وأنفاق " وتحسين الخدمات العامة وبما يحقق إظهار العاصمة بمظهر حضاري يليق بمكانتها التاريخية والسياسية والاجتماعية كعاصمة لليمن الموحد".

وأضاف أمين العاصمة في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بديوان أمانة صنعاء بحضور وسائل الإعلام المحلية المختلفة ": أنه بفضل جهود الجميع حكومة ولجنة عسكرية ومجلس محلي أمانة العاصمة والمجتمع كبرلمانيين وسياسيين ومنظمات مجتمع مدني وأفرادا ومبادرات شبابية تحقق أهم انجاز في أمانة صنعاء وهو التعافي من الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال 2011، وإعادة الاستقرار النفسي والمعنوي للمواطنين وتوديع المنغصات ومظاهر الأزمة وإنهاء التمترس في العاصمة صنعاء".

وأشار هلال إلى أن أهم مكسب تحقق في صنعاء بجهود الجميع احتضان مؤتمر الحوار الوطني الشامل باعتبارها مدينة كل اليمنيين باعتبارها الأرضية الأولى لنجاح مخرجات المبادرة الخليجية ومستقبل الدولة اليمنية الحديثة .

واستعرض أمين العاصمة في المؤتمر الصحفي وضع العاصمة صنعاء بعد الأزمة حيث أكد ان قيادة العاصمة صنعاء عملت وتعمل حاليا على معالجة الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها صنعاء خلال الأحداث ، وأثرت كثيراً على بنيتها التحتية والتي وصل أثرها إلى ما يقارب 50 % من طرق صنعاء وأزقتها وحواريها بما يقارب من 12 الف متر مربع من الإسفلت المنتهية الصلاحية ، كما تعرضت 60 % من إضاءات الشوارع للأضرار والإهمال أي 18 ألف عمود إنارة لا يعمل ، بالإضافة إلى الأرصفة والجزر الوسطية والتشجير والحدائق والأنفاق والجسور حديثة النشأة التي نهبت 50 % من معداتها ، فضلا عن المضخات التي تضخ المياه من الأنفاق والتي نهبت وسرقت جميعها ، ناهيك عن 35 مدرسة شبه مخربة و 15 مرفقا حكوميا لحقت به اضرار متوسطة وكبيرة وتعرض الخدمات للعشوائية فيما يخص الكهرباء والمياه وتعطل 100 الف خط هاتف .

وعن المشاريع بأمانة العاصمة أوضح هلال أنه تم أخيرا الاعلان عن تأهل 12 شركة استشارية متخصصة محلية وعربية وأجنبية لتنافس على إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية الخاصة بتنفيذ حديقة 21 مارس 2011 في العاصمة صنعاء ، كأكبر حديقة عامة من نوعها في اليمن في مقر معسكر الفرقة الأولى مدرع سابقا ، باعتباره أهم مكسب من مكاسب التغيير لمدينة صنعاء التاريخية .

وأكد هلال ضرورة سرعة تنفيذ قرار الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بتسليم موقع حديقة 21 مارس في الموعد المحدد كون هذه الحديقة ستستوعب أمال وطموحات الناس في العاصمة صنعاء ، حيث ستقام على المساحة المحددة البالغة نحو 50 ألف لبنة وبما يعادل مليوني و 200 ألف متر مربع وفقاً لأعلى المواصفات الهندسية والفنية الشاملة كافة الجوانب الترفيهية لتحقيق طموح كل اليمنيين ببناء مدينة نموذجية .

وأضاف أمين العاصمة " كما تم بالأمس الإعلان الاستشاري لمشروع مدينة الملك عبدالله الطبية البالغة تكلفته 240 مليون دولار ، فضلا عن حصول العاصمة صنعاء على تمويل من المملكة العربية السعودية 49 مليون دولار لإعادة تأهيل كل شبكة الكهرباء في صنعاء و70 مليون دولار لإعادة تأهيل الخط الدائري " خط المياه " وما قيمته 30 مليون دولار مواد لشبكة تحسين جودة شبكة المياه والصرف الصحي بالعاصمة "

وأكد هلال أن العاصمة صنعاء من اكبر المدن في الشرق الأوسط التي تواجه العديد من التحديات فيما يخص بالزيادة السكانية المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني وتفاقم الهجرة الداخلية إليها بحثاً عن فرص العمل حيث تأتي العاصمة صنعاء في المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية وبمعدل (5.5) نسمة/كم2 الأمر الذي يشكل ضغطاً على خدمات البنية التحتية والخدمات العامة وتفاقم مشكلة البطالة ..داعيا حكومة الوفاق الوطني إلى ضرورة وجود خطة استثنائية للعاصمة أسوة ببعض المحافظات .

وفيما يتعلق بالمياه أكد هلال أنه يجري اجتماع شهري بهذا الخصوص وتم إقرار خطط عاجلة تتمثل في إقامة الحفر الامتصاصية لحصاد مصايد الأمطار وسيتم خلال هذا العام العمل على تنفيذ حفر امتصاصية بنسبة 30 % وعددها ست حفر في مناطق مختلفة من العاصمة .. وحول النظافة قال هلال أن أمانة العاصمة تعمل جاهدة في تحسين مستوى النظافة والحرص على استقرارها ولديها رؤية لتحويل النظافة إلى عمل مؤسسي من خلال وجود مواقع النظافة وفرامات جديدة عبر آلية جديدة حيث وصلت 8 فرامات من أصل 35 فرامة جديدة ويجري التعاقد على صناعة سلال للقمامة في الشوارع وتنفيذ 3 آلاف برميل في الأماكن المناسبة فضلا عن مشروع تدوير القمامة وتحسين التشجير في صنعاء .. لافتا إلى انه تم تثبيت 95 % من عمال النظافة وفي القريب العاجل سيتم الانتهاء من تثبيت الإداريين وكبار السن .

الإعلان عن ميثاق شرف وشبكة وطنية لمناصرة قضايا المرأة

زكريا حسان

أعلنت 32 منظمة نسوية عن إنشاء شبكة وطنية لمناصرة قضايا المرأة ووضع ميثاق شرف يوحد جهود النساء ويؤطر كافة الفعاليات الهادفة لحشد الدعم والمناصرة.

وأكدت الدكتورة شفيقة سعيد رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة أن لجان مؤتمر الحوار الوطني أدمجت قضايا المرأة في كافة القضايا بناء على التوجيهات الرئاسية بتخصيص ما لا يقل عن 30% للمرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .. موضحة في دورة تدريبية حول بناء العلاقات والتشبيك في منظمات المجتمع المدني وشارك فيها 40 كادراً نسوياً على مدار ثلاثة أيام أنها التقت خلال اليومين الماضيين بست فرق في مؤتمر الحوار ووجدت تفهماً كاملاً منها لقضايا المرأة.

وقالت الدكتورة شفيقة سعيد أن اللجنة الوطنية للمرأة أعدت دراسة تقييمية حول مخرجات الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار لمعرفة مدى إدماج قضايا المرأة في توصيات فرق الحوار.. مضيفة أن اهتمام النساء في الوقت الحالي يتركز بشكل أساسي حول اعتماد 30% للنساء من لجنة صياغة الدستور واعتماد الكوتا في كافة الهيئات المنتخبة والمعينة.